# الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية

## (أكتوبر - ديسمبر 1973)

د. حسام حنودة (*)

مع توقف العمليات العسكرية التي بدأت بهجوم مصر وسوريا على إسرائيل في حرب السادس من أكتوبر 1973، بدأت الإدارة الأمريكية في التحرك بعد توقف طويل في اتجاه العمل من أجل إحداث حَراك في عملية التسوية، وقد وجدت الإدارة الأمريكية أن الطرف الفلسطيني في هذه العملية من أصعبها، خاصة مع المعارضة الشديدة التي وجدتها من جانب بعض الأطراف في المنطقة، وخاصة إسرائيل، بشأن إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وكانت الصعوبة تكمن في أن الإدارة الأمريكية لم تكن لها اتصالات مع الطرف الفاعل والممثل للشعب الفلسطيني ألا وهو «منظمة التحرير الفلسطينية».

لكن في أعقاب وقف إطلاق النار ارتأت الإدارة الأمريكية ضرورة مشاركة الفلسطينيين في مفاوضات سلام، مع أن الإسرائيليين كانوا قلقين من هذه المسألة ولا يقبلون بأي شكل المشاركة في أية مفاوضات إلا إذا كان ممثل الفلسطينيين جزءًا من الوفد الأردني، وفي الوقت نفسه اكتشفت الإدارة الأمريكية أن هناك قلقًا حول المشكلة نفسها من جانب الأردن، ومن ثم انتهت إلى ضرورة أن تكون هناك موافقة عربية على بدء المفاوضات للدخول في تسوية سلمية، والشروع في ذلك من خلال أسلوب «خطوة بخطوة»[1].

---

(*) أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة الأقصى - غزة - دولة فلسطين.

وعلى هذا كان أمام الإدارة الأمريكية مشكلة هي كيفية إدخال الفلسطينيين في عملية مفاوضات، خاصة أنه لم يكن لها اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم فقد تحركت بعد حرب أكتوبر 1973 للعمل من أجل الاتصال بها، وهو ما تم بالفعل في بداية شهر نوفمبر 1973.

والحاصل أن هذه الاتصالات كانت بوساطة من الملك الحسن الثاني ملك المغرب، حيث عُقد الاجتماع، وقد أكد الملك الحسن للجانب الأمريكي أن ممثلي منظمة التحرير سوف يقدمون مواقف معتدلة خلال هذه الاتصالات[2]. ولقد مثل الجانب الفلسطيني كل من خالد الحسن وماجد شاور، ومثل الجانب الأمريكي نائب مدير المخابرات المركزية الأمريكية (والترز)، وهو من بدأ بالحديث، بناء على تعليمات دقيقة أُعدت له من جانب مجلس الأمن القومي الأمريكي في 26 أكتوبر 1973[3]. وفي ذلك الاجتماع أكد والترز أن الولايات المتحدة اتخذت موقفًا إيجابيًا تجاه الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة ليس لديها خطة للمفاوضات، وإنما هناك اعتقاد بضرورة استغلال الظروف الجديدة بعد حرب أكتوبر من أجل إيجاد حل عادل وواقعي للقضية الفلسطينية، وأن الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته قد شرعا في البحث عن مثل هذا الحل[4].

كما أكد والترز أنه في سياق تسوية عامة، فالإدارة الأمريكية متحمسة للإسهام في حل مشكلة الشعب الفلسطيني إذا كانت هناك رغبة في ذلك، وتحدث في صراحة حول ثلاثة أمور لا بد أن تكون في الحسبان عند الحديث عن حل للقضية الفلسطينية، وهي: أن الولايات المتحدة لن تكون طرفًا في أية أفكار تدعو إلى تدمير إسرائيل، والإدارة الأمريكية ترى أن الملك حسين صديق للولايات المتحدة وليس من المتوقع أن يتحرك ضد مصلحته، وأن الولايات المتحدة تأمل في وقف أعمال العنف ضدها من جانب منظمة التحرير الفلسطينية؛ حتى لا يتم إغلاق قناة الاتصال هذه بين الطرفين. وأكد مرة

أخرىٰ أن الحل الذي يمكن التوصل إليه لا بد أن يكون مقبولًا لكل الأطراف، ولا يمكن لكل طرف أن يحصل علىٰ كل ما يريد، وكل الأطراف لا بد أن تكون علىٰ استعداد لتفهم اهتمامات الطرف الآخر، وأنه بالرغم من كل شيء ونظرًا للمواقف السابقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، فيجب علىٰ الطرفين طي صفحة الماضي والبدء في محاولة حقيقية لتحقيق السلام العادل والدائم، ولا بد من العمل من أجل إيجاد أفكار جديدة، وأن كيسنجر لديه نوايا حسنة بشأن استغلال التطورات الأخيرة للتوصل إلىٰ تسوية سريعة[5].

وكان المتحدث الثاني في اللقاء هو خالد الحسن الذي قدم في البداية عرضًا تاريخيًا للمشكلة الفلسطينية، وما عاناه الشعب الفلسطيني، وذكر أنه بعد حرب عام 1967 كانت هناك اتصالات لمنظمة التحرير مع الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية، وكذلك مع عدة دول أوروبية، كفرنسا وإيطاليا، وبرلمانيين بريطانيين، علىٰ حين أن الولايات المتحدة كانت عازفة عن الاتصال مباشرة بمنظمة التحرير. وأشار إلىٰ أن ذلك الموقف أدىٰ إلىٰ اتجاه المنظمة إلىٰ الاتحاد السوفيتي[6]. وذكر أن الفلسطينيين عانوا من الملك حسين أكثر مما عانوا من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن أمثلة ذلك أحداث أيلول الأسود (1970)، وحوادث جَرَش (يناير 1971)، حين قام الجيش الأردني بمهاجمة الفلسطينيين علىٰ طول الحدود بين جرش وعَجْلون[7].

ولما سأله والترز عن إمكانية العيش في ظل حكم أردني، رد خالد الحسن: إن ذلك مرفوض، وإن هدف منظمة التحرير إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في تناغم، وهو حل لم يعد عمليًا في الوقت الحالي، ويمكن تحقيقه في نهاية القرن العشرين، وفي انتظار ذلك لا بد أن يكون هناك حل ما علىٰ المدىٰ القريب لإرضاء الفلسطينيين في هذه الفترة الحرجة[8].

وأكد خالد الحسن مرة أخرىٰ علىٰ أن منظمة التحرير دُفعت دفعًا نحو الاتحاد السوفيتي الذي قدم الدعم للمنظمة، ولكنه لا يمكنه إعطاء الفلسطينيين أرضًا؛ لأنهم ليسوا في المنطقة، وأن الولايات المتحدة وحدها يمكنها ذلك بسبب مصالحها في منطقة الشرق الأوسط[9]. كما أشار خالد الحسن مرة أخرىٰ إلىٰ أن الأرض تعني هنا المكان الذي يوجد به ثلاثة ملايين فلسطيني عليهم العيش والبقاء، وأن غزة والضفة الغربية ليست كافية حتىٰ لسكانها الذين يعيشون هناك[10].

وبناءً علىٰ سؤال من جانب الطرف الأمريكي بشأن القدس، عرض خالد الحسن للموقف الفلسطيني الذي يتلخص في أنه لا بد من استرداد الجزء القديم لمدينة القدس، وأن تتاح حرية المرور إلىٰ الأماكن المقدسة لأصحاب الأديان كافة، كما ألمح إلىٰ إمكانية العودة إلىٰ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 بشأن تقسيم فلسطين إلىٰ دولتين؛ واحدة لليهود وأخرىٰ للعرب، وذكر أن الاتحاد السوفيتي يحبذ هذا الخيار. لكن والترز اعتبر هذه الرؤية غير واقعية، خاصة أن الجانب الفلسطيني اعترف بدولة إسرائيل[11].

كما ذكر خالد الحسن أن هناك معلومات حول اتفاق ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول الشرق الأوسط جارٍ تنفيذه، وأن الاتحاد السوفيتي عرض علىٰ المنظمة أشياء كثيرة بعد الحرب، أكدت الاعتقاد بأن هناك شيئًا ما موجود بالفعل. وكان رد والترز أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد اتفقا فقط علىٰ موضوع وقف إطلاق النار، وأن كيسنجر قد بدأ رحلة إلىٰ الشرق لتحديد الأفكار التي علىٰ أساسها ستحدد الولايات المتحدة توجهاتها في المرحلة اللاحقة[12].

وفي تقرير والترز عن ذلك اللقاء ذكر أن الفلسطينيين قد فعلوا كل شيء من أجل جذب انتباه الولايات المتحدة، علىٰ اعتبار أنها الوحيدة التي يمكنها أن تعطيهم الأرض، وأن خالد الحسن أظهر سعادته باللقاء بشدة، وعبر عن الأمل

في استمرار المحادثات بين الطرفين[13]. ومما أكد أن منظمة التحرير كانت تعمل من أجل إحداث تغيير في برامجها السياسية وأفكارها، سلسلة الاجتماعات التي عقدتها في بيروت لقيادات عليا من حركة فتح، ولو أنها لم تسفر عن تصريح واضح سوى الإعلان بأنه لم يتم اتخاذ قرار حول المشاركة في مفاوضات السلام، وضرورة التعاون مع مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي[14].

على أن هنري كيسنجر أكد أن اجتماع والترز بخالد الحسن حقق غرضه المباشر، وهو كسب الوقت، ووضع حد لاعتداءات المتشددين من الفلسطينيين، ولم ينته إلى نتيجة ثابتة ونهائية[15].

وعليه، فقد كانت هناك رغبة ملحّة لكل طرف من الطرفين في اللقاء، ولكن كل طرف كان لديه هدفه، فالولايات المتحدة كانت تريد تحييد الجانب الفلسطيني في المفاوضات، وذلك من خلال إعطائهم أملًا بإمكانية التواصل معه. أما الجانب الفلسطيني فكان هدفه إظهار أفكار جديدة بتراجعه عن فكرة التحرير وفكرة تدمير إسرائيل، وإقامة الكيان الفلسطيني على أية منطقة يتم استعادتها من فلسطين، وهو نفسه البرنامج الذي ستتبناه منظمة التحرير الفلسطيني في العام التالي.

وفي الاتجاه نفسه كان الملك الحسن متحمسًا لفكرة اتصال منظمة التحرير مع الإدارة الأمريكية، ففي لقائه مع كيسنجر (6 نوفمبر 1973) أكد على أن الجانب الفلسطيني هو الجوكر في لعبة المفاوضات، وأنْ لا أحد من الدول العربية لديه جرأة على فعل أي شيء ضد الفلسطينيين، وذكر أنه مهتم بالاتصال بين منظمة التحرير والولايات المتحدة، وأن أمريكا إذا نجحت في الفوز بثقة الفلسطينيين فلن تمتنع أية دولة عربية عن الدخول في سلام مع إسرائيل[16].

وهنا أكد كيسنجر للملك أن الولايات المتحدة تحتاج إلى شهر تقريبًا من أجل إعداد خطة أمريكية، وإعداد الرأي العام الأمريكي، وبعد ذلك ستتحرك

بشكل سريع، وأن الإدارة في حاجة إلى بعض الصبر والاستعداد من العرب وليس تضييع طاقات الولايات المتحدة في صراعات، وأن حظر النفط عمل ضد مصالح الدول العربية، فضلًا عن أنه أثار الرأي العام الأمريكي ضد العرب[17].

واستمر الملك الحسن في إلحاحه من أجل استمرار الاتصالات، ففي رسالة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون (20 نوفمبر 1973)، ذكر أنه لا يمكن أن يكون هناك حل في الشرق الأوسط، طالما أن الولايات المتحدة لم تعلن موقفها تجاه المشكلة الفلسطينية، وأن الدول العربية والإسلامية إذا لم يصلها أن الولايات المتحدة ومنظمة التحرير على اتصال، فإن الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة سيتزايد، ورأى أن الوقت مناسب للإعلان عن الاتصالات التي جرت في الرباط بين الطرفين (3 نوفمبر 1973)[18].

وقد رد الرئيس الأمريكي على هذا الاقتراح برسالة أعرب فيها عن تفهمه لرغبة الملك الحسن، من أجل إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، والعمل على منع الاتحاد السوفيتي من الظهور كمدافع وحيد عن الفلسطينيين[19]. كما أعرب عن إحساسه بأن الظروف السياسية الحالية ليست مناسبة للكشف عن تلك الاتصالات التي عقدت بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، وأنه يأمل تفهُّم الملك الحسن عدم الإعلان عن هذه الاتصالات، وأكد أن إدارته تدرك تمامًا الأهمية الكبيرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أية مفاوضات سلام[20].

وفيما يبدو أن أمريكا قد رفضت الطلب المغربي؛ لأنها كانت تريد إبلاغ الأردن وإسرائيل عن طريقها بهذه الاتصالات وظروفها وما دار بها من حوار، وألا يأتي الإعلان من جانب الملك الحسن. ففي 23 نوفمبر 1973 وصلت تعليمات إلى السفير الأمريكي في الأردن، تطالبه إبلاغ الملك حسين أنه بناءً على طلب من منظمة التحرير للاجتماع معهم لسماع وجهات نظرهم، ووساطة

الملك الحسن الثاني، قام الجانب الأمريكي بإرسال ضابط مخابرات إلى الرباط للاجتماع مع مندوبي منظمة التحرير، وقد تم تزويده بتعليمات محددة وبسيطة، بأن يسمع من الجانب الفلسطيني، ويعد تقريرًا حول اللقاء، وألا يتقدم بأي نوع من المقترحات[21]. وقد حدد الجانب الأمريكي في تعليماته أن الإدارة الأمريكية لن تلتفت لأية تسوية من الممكن أن تهدد المصالح الحيوية للأردن، وستكون الروابط الطويلة والعلاقات الخاصة بين أمريكا والأردن أساسًا لمواقف الولايات المتحدة تجاه أية تسوية للقضية الفلسطينية، ولن تؤيد الإدارة أي اقتراح هدفه تدمير إسرائيل[22].

كما أكدت الإدارة الأمريكية في تعليماتها لسفيرها في الأردن أن هذه الاتصالات لم ينتج عنها أي شيء جوهري من جانب منظمة التحرير، وأن انطباع الجانب الأمريكي أن منظمة التحرير ترغب في التحقق من موقف الإدارة الأمريكية المحتمل من المشكلة الفلسطينية في أية مفاوضات سلام[23]. وجاء في التعليمات الأمريكية للمندوب الأمريكي ضرورة التأكيد للملك حسين على أن الإدارة الأمريكية سوف تتوصل لموقف بشأن المشكلة الفلسطينية فقط بعد التشاور التام مع الملك حسين، في إطار القيام بحوارات بين الإدارة الأمريكية والجانب الأردني، وأنها سوف تعمل بتنسيق كامل مع الأردن حول مفاوضات السلام التي ستُجْرَى[24].

وعلى الجانب الآخر قامت الولايات المتحدة من خلال سفيرها في إسرائيل (26 نوفمبر 1973) بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بموضوع الاتصال مع منظمة التحرير، مبررة أن هذا جاء بعد إلحاح من الجانب الفلسطيني، مع التأكيد على التعليمات التي أعطيت للمندوب الأمريكي في اللقاء الأمريكي - الفلسطيني والتي سبق ذكرها، ولكن مع اختلاف ترتيبها، حيث أكدت على وجود إسرائيل وأمنها، والصداقة القوية مع الملك حسين، والتأكيد على أن الجانب

الفلسطيني تحدث عن عدم رضاه عن الولايات المتحدة بسبب عدم الاتصال بمنظمة التحرير، وأن الجانب الفلسطيني تحدث عن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنهم غير مستعدين للعيش في ظل المملكة الأردنية، ويجب أن يشاركوا في أية عملية مفاوضات. ولكن الجانب الإسرائيلي كان همه الأول في ذلك الوقت، منع مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام في جنيف، وهنا أكد الجانب الأمريكي أن اللقاء قد تم قبل طرح فكرة المؤتمر[25].

والحاصل أن الإلحاح من أجل قيام اتصالات بين منظمة التحرير والإدارة الأمريكية، لم يكن فقط من جانب طرف ثالث، وإنما من جانب منظمة التحرير نفسها، ففي 20 نوفمبر 1973 ذكر أيلتس (رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في السفارة الأسبانية في القاهرة) أن سعيد كمال (مدير الشؤون السياسية بمنظمة التحرير بمكتب القاهرة) اقترح أن يجتمع مع سياسيين أمريكيين في واشنطن؛ لمناقشة أفكار الفلسطينيين حول التسوية في الشرق الأوسط، وأنه سيكون ممثلًا شخصيًا لعرفات وليس ممثلًا لمنظمة التحرير[26].

كذلك كانت هناك محاولات من جانب الرئيس الروماني شاوشيسكو للتوسط لإجراء اتصالات بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير، وذلك في أثناء زيارته للولايات المتحدة (4 ديسمبر 1973)، حيث ألحَّ على ضرورة الوجود الفلسطيني في أية مفاوضات. وكان رد كيسنجر بأن مشاركة كهذه في البداية ستؤدي إلى مشاكل كبيرة حسب رأي الأطراف المعنية في الشرق الأوسط، ولكنْ هناك اهتمام بأن تتم مناقشة المشكلة الفلسطينية في المرحلة الأولى من مؤتمر السلام في جنيف المزمع عقده في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر[27].

كذلك اقترح الرئيس الروماني على وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر فكرة الالتقاء بياسر عرفات في أثناء حضور كيسنجر اجتماعات حلف الناتو

في بروكسيل خلال شهر ديسمبر، وذكر شاوشيسكو أن عرفات طلب منه تسليم رسالة للجانب الأمريكي حول اهتمامه بإجراء اتصالات مع الإدارة الأمريكية[28].

وكان الرد الأمريكي على ذلك العرض؛ أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإجراء مثل هذه الاتصالات، والتشديد على ضرورة أن يتجنب الفلسطينيون القيام بأعمال عنف ضد الأمريكيين، وطالما أن عرفات سيكون في بوخارست، فبإمكان الزعيم الروماني إبلاغ انطباعاته لعرفات[29].

وخلال الفترة ما بين توقف معارك حرب أكتوبر 1973 وحتى انعقاد مؤتمر جنيف للسلام (21 ديسمبر 1973)، ناقشت الإدارة الأمريكية مع العديد من الأطراف وجهات النظر لحل القضية الفلسطينية. ومن بين هذه المناقشات ما دار مع الملك الحسن الثاني ملك المغرب الذي تحدث عن أن العالم العربي فيه ثلاث فئات من القيادات: الأول منهم يريد السلام ولديه الشجاعة لقول ذلك، وهم: المغرب وتونس والأردن ومصر وسوريا. أما الفئة الثانية فتريد السلام، ولكن باستطاعتهم فقط اتباع الآخرين، وهم: السعودية والكويت والجزائر. وأما الفئة الثالثة فتعتبر أن السلام مشكلة صعبة بحجة الخشية من رد فعل الرأي العام، وتتمثل في العراق وإسرائيل[30].

أما بالنسبة للطرف الفلسطيني - وكما سبق الذكر - فقد وصفه الملك بأنه الجوكر، وهو طرف مثير بالنسبة للعرب، ولا يجرؤ أحد من قادة العرب على فعل شيء ضد مصلحة الفلسطينيين، وأنه في حالة نَيْل الإدارة الأمريكية ثقة الفلسطينيين، فلن تمتنع أية دولة عربية أخرى عن الدخول في سلام مع إسرائيل[31]. وفي مقابل ذلك كانت الرؤية الأمريكية تتمثل في أن الإدارة بحاجة للوقت (شهر على الأقل) لوضع استراتيجية أمريكية، وإعداد الرأي العام الأمريكي لقبول ذلك قبل الشروع في وضع خطط محددة للتحرك بشكل سريع

لوضع حل للمشكلة الفلسطينية، وأن كل ما تحتاج إليه الولايات المتحدة هو بعض الصبر وليس تضييع جهودها في صراعات[32].

غير أن المشكلة الأكبر لم تكن تتمثل في الشروع في مفاوضات لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، وإنما كانت فيمن سيمثل الفلسطينيين في هذه المفاوضات، ومن سيتحدث باسمهم، حيث إن مشكلة الضفة الغربية كانت الأكبر بسبب تداخل الدور الأردني، والاختلاف الذي ظهر على الساحة العربية حول من يتولى الحكم في الضفة الغربية بعد انسحاب إسرائيلي: الملك حسين، أم منظمة التحرير[33].

وفي تقييم الإدارة الأمريكية للمواقف المختلفة، رأت أن فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجدت تأييدًا لها من الاتحاد السوفيتي ومصر وبعض قادة الفصائل الفلسطينية[34].

أما عن سياسة منظمة التحرير ومواقفها تجاه الأردن فقد أظهر تقرير للمخابرات الأمريكية (7 نوفمبر 1973)، أن هذه السياسة تتلخص في عبارة: «عش واتركني أعش» live and let me live، وأن التعاون الذي ظهر بين الدول العربية في أثناء حرب أكتوبر، أكثر أهمية من الخلافات الثنائية، ويجب على الأردن القبول بكيان فلسطيني؛ لأن كل الدول العربية تريد ذلك، والمنظمة مستعدة للموافقة على كيان فلسطيني يتضمن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنه لا قيمة لهذا الحل بدون تأييد الولايات المتحدة[35]. وفي هذا الخصوص ذكر ياسر عرفات أنه باستطاعة القوتين العظميين ضمان هذا الكيان منزوع السلاح، ويجب ألا يثير مخاوف إسرائيل، وأضاف أن السياسة القديمة وهي «الكل أو لا شيء»، وفكرة الدولة الديمقراطية التي تضم العرب واليهود لم تعد واقعية سياسيًا[36].

وأما عن الموقف الإسرائيلي فقد كان واضحًا، فقد حذرت برقية من القدس

(8 نوفمبر 1973) من موضوع تمثيل الفلسطينيين، ومن مسألة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك حذرت من فكرة الرجوع إلى الأردن؛ ذلك أن هذه مشكلات حقيقية ستظهر في أثناء مفاوضات سلام قادمة، وأن مصالح الولايات المتحدة ستكون في وضع أفضل بالتفاوض مع الملك حسين حول عودة الضفة الغربية، وأن فكرة دولة فلسطينية لا تمثل حلًا نهائيًا وحاسمًا، حيث ستترك الطريق مفتوحًا لاستمرار الاضطراب، والولايات المتحدة يجب أن تحاول إقناع الحكومات العربية والاتحاد السوفيتي بعدم الدخول في طريق مسدود بتبني هذا الخيار، وفي حالة ظهور وفد فلسطيني في المفاوضات، فإن إسرائيل ستمتنع عن التعامل معه[37].

وقد أكد الجانب الإسرائيلي أكثر من مرة أنه إذا اضطر الملك حسين أن يضم فلسطينيين في وفده، فإن الأمر سيتغير؛ شريطة أن يضم وفده عربًا من الضفة الغربية والذين هم مواطنون أردنيون ويسكنون رسميًا أرض فلسطين، وألا يكونوا من الذين يعيشون في بيروت[38].

أما عن الأردن فقبل قيام كيسنجر بزيارة الأردن (8 نوفمبر 1973) قام الملك حسين بجولة سريعة زار فيها السعودية والكويت وأبو ظبي وسوريا؛ لمناقشة موقف الأردن من الفلسطينيين والضفة الغربية، وكان الملك حسين قلقًا من الضغط المتصاعد في اتجاه ضرورة وجود دور فلسطيني مستقل في مفاوضات السلام[39].

ورأت الإدارة الأمريكية أن الملك حسين قد وجد موقفًا عامًا يتفهم دورًا أردنيًا في التفاوض من أجل استعادة الضفة الغربية، ولكن السعودية وسوريا لا يؤيدانه في ذلك من أجل السماح بحكم ذاتي فلسطيني، أو حق تقرير المصير للفلسطينيين في حالة انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وأن الملك حسين رأى أنه ما يزال في هذه المرحلة يقوم بمناقشة المشكلة، وأن موقفه شديد الحساسية حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية في المفاوضات[40].

وفي اجتماع كيسنجر مع الملك حسين في عمان (8 نوفمبر 1973) عبر عن قلقه من أن بعض الدول العربية ستعقد تسويات منفصلة مع إسرائيل، وأن ذلك سيتركه خارجها، وعبّر عن شكّه في نوايا بعض القادة العرب لإقامة دولة فلسطينية مستقلة منفصلة عن الأردن، وأن السادات قد أخبره بتفضيل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لهذا الخيار. وهو ما نفاه كيسنجر كلية، مؤكدًا أنه لا توجد أية تفاهمات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بهذا الخصوص[41]. وفي هذا اللقاء طرح الملك حسين رؤية جديدة كحل للقضية الفلسطينية، فبدلًا من العودة الفورية للضفة الغربية للأردن بعد انسحاب إسرائيل، يكون هناك وجود دولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يتم إجراء استفتاء عام بعد ذلك، وأن يكون هناك عدة خيارات؛ إما الاستقلال، أو الفيدرالية مع الأردن (المملكة العربية المتحدة)، أو الوحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية[42]. وكان رد كيسنجر على ذلك أن الولايات المتحدة تفضل مبدأ أن الفلسطينيين يبقون جزءًا من الأردن، وعبّر عن أن الفكرة يمكن الاحتفاظ بها عند الشروع في المفاوضات[43].

والحاصل أن الإدارة الأمريكية في تقييمها لفكرة الاستفتاء، رأت أنها جذابة، ولكنها تحتوي على عدة مخاطر وصعوبات، منها كيفية إدارة الاستفتاء، وفرص حدوث اضطرابات في أثناء التصويت، مما قد يؤدي إلى تدخل إسرائيلي كامل في وقت مطلوب فيه الهدوء في الموقف العربي - الإسرائيلي، وأنه بالرغم من التعاطف مع فكرة الاستفتاء؛ لأنها تسمح للفلسطينيين بتحديد مصيرهم ومستقبلهم السياسي، إلا أنه يجب على الإدارة عدم تشتيت جهودها في تلك المرحلة[44].

وأكد كيسنجر للملك حسين أن الولايات المتحدة ستستمر في التشاور مع الأردن، وأن الإدارة عندما اتصلت بمنظمة التحرير أكدت على ذلك، وذكر

كيسنجر أن القدس من المحتمل أن تكون المشكلة الأكثر صعوبة، خاصة أن الإسرائيليين لم يقدموا أية إشارة إيجابية حولها[45].

وفي الواقع كان هناك أمران أديا إلى خلق مشكلات لتحركات الإدارة الأمريكية تجاه مسألة المفاوضات حول القضية الفلسطينية، الأول منها تحركات الاتحاد السوفيتي من أجل إقامة حكومة فلسطينية مؤقتة (حكومة منفى)، والأمر الآخر كان توجهات القمة العربية في الجزائر (26-28 نوفمبر 1973) لاتخاذ قرار باعتبار منظمة التحرير ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. وبالنسبة للأمر الأول رأت الولايات المتحدة أن هدفه الأساسي هو الإصرار على مشاركة منظمة التحرير في أية مفاوضات تتم، خاصة في مؤتمر جنيف الذي بدأت الولايات المتحدة في الإعداد لعقده نهاية ديسمبر 1973، وأن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة سيعقد احتمالات المفاوضات، خاصة إذا أصر العرب والسوفييت على مشاركة منظمة التحرير منذ بداية المفاوضات[46].

كذلك هناك أفكار تحدثت عن إصرار عربي من أجل قيام اتصالات بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية، وأن هذه الاتصالات من الممكن أن تؤدي إلى تسوية محدودة، حيث يقوم الأردن بالتفاوض من أجل عودة المناطق التي يسكنها الفلسطينيون إلى سيادة عربية، وأن ترتيبات سياسية يتم التوصل إليها بين الأردن وقيادات فلسطينية، قد ينتج عنها صيغة لفك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن فيما بعد، سواء طبق ذلك من خلال استفتاء، أو بطريقة أخرى[47].

كذلك رأت المخابرات الأمريكية أن الدول العربية، من المحتمل أن تتخذ موقفًا يطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن الملك حسين بناءً على ذلك لن يحضر قمة الجزائر، وفي حالة تأييد مصر وسوريا لفكرة حكومة فلسطينية في المنفى، فلن يشارك في محادثات سلام، وسيركز على تقوية مركزه في الضفة الشرقية، ولكنه في الوقت نفسه لديه مخاوف من أن استقلال الضفة الغربية سيكون مقدمة لابتلاع الأردن نفسها، وهذا ما يقاومه[48].

وكانت أمريكا ترىٰ أن قيام حكومة فلسطينية في المنفىٰ سيكون ذا قيمة إذا حظي بمصادقة مصر والاتحاد السوفيتي، لكن إسرائيل سوف تستغل هذا الأمر كمسوغ لرفض الدخول في المفاوضات، ومن ثم رأت أمريكا أن تأجيل عملية المفاوضات سيشكل خطرًا علىٰ وقف إطلاق النار الهش، وستكون هناك إمكانية لاشتعال القتال مرة أخرىٰ، وبالتالي ضياع فرص السلام[49]. وهنا رأت الإدارة الأمريكية ضرورة اتخاذ موقف محدد، ألا وهو أن مناقشة المشكلة الفلسطينية، يجب أن تترك لمؤتمر السلام في جنيف، وضرورة أن تكون التصريحات حولها عامة، من خلال الحديث عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين، مع ترك الخيارات مفتوحة، وتجنب القول بأن الملك حسين هو الممثل الوحيد للفلسطينيين، وضرورة أن يكون هناك تشاور - وبشكل كامل - حول المشكلة الفلسطينية مع الأردن ومصر وإسرائيل، ومن وقت لآخر من المرغوب فيه التعامل مباشرة مع الفلسطينيين أيضًا[50].

وأما عن المشكلة الأخرىٰ التي أزعجت الإدارة الأمريكية وأثارت مخاوفها، فهي التوجهات في القمة العربية في الجزائر (26-28 نوفمبر 1973) نحو اتخاذ قرار باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فقد قام كيسنجر بإرسال رسالة إلىٰ وزير الخارجية المصري (إسماعيل فهمي) قدم فيها رؤيته حول القمة العربية في الجزائر، بأن كثيرًا من الحكومات العربية قد تتخذ وجهة نظر مخالفة للرؤية المصرية تجاه مشكلة العرب وإسرائيل، وأن كثيرًا من هذه الحكومات قد تتخذ مواقف غير بناءة تخالف وجهة النظر المصرية، وما تخشاه الإدارة الأمريكية هو أن تتبنىٰ القمة العربية مواقف سلبية يمكن أن تشكل خطرًا علىٰ أجواء المفاوضات، كتبني مواقف حول مسألة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، والذي من الممكن أن يتخذ كعقبة هدفها تأجيل مؤتمر جنيف[51].

وعليه، فقد طالب كيسنجر ألا تكون هناك شروط مسبقة قد تؤدي إلى التأثير على الدور الأمريكي، وطلب من إسماعيل فهمي - للمبررات السابقة - أن تتخذ مصر مواقف لإحباط أية محاولة للوصول إلى هذه النتائج الخطيرة[52]. والواقع أن أيلتس (قسم رعاية المصالح الأمريكية بالسفارة الأسبانية في القاهرة) لم يتمكن من تسليم الرسالة لوزير الخارجية المصري، ولكنه أكد أن لديه انطباعًا مبكرًا حول رؤية الجانب المصري لقمة الجزائر، وكذا أهمية عدم تبني وزراء الخارجية العرب لمواقف تعوق عملية المفاوضات، وأن مصر لديها القدرة للسيطرة على القمة العربية[53]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السفير الأمريكي في عمان قام بتسليم هذه التعليمات إلى السفراء العرب هناك، وخاصة السفير السعودي الذي رأى أن من الخطأ ترك العرب المتشددين يتخذون مواقف تؤدي إلى نسف المفاوضات، ومهاجمة الولايات المتحدة، ودعم عرفات[54].

وكان من الواضح أن لدى الولايات المتحدة معلومات بأن غالبية الدول العربية في قمة الجزائر سوف تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وربما أيضًا إعلان قيام حكومة فلسطينية مؤقتة، وأن الملك حسين حاول أن يحصل على تأييد لفكرة إجراء استفتاء للفلسطينيين تحت إشراف دولي بعد انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وأن الملك بدا متمسكًا بادعاءات الأردن في الضفة الغربية، وتمسك كذلك بتمثيل الفلسطينيين، وأن لديه اقتناعًا بأن الاستفتاء العام هو الطريق الأفضل لإحباط جهود منظمة التحرير لتكون المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين، وكذلك العمل من أجل فتح حوار مع المعتدلين من منظمة التحرير، بهدف التوصل إلى حل[55].

كما رأت الإدارة الأمريكية أن موقف المتشددين في القمة العربية سيؤدي إلى إعاقة السادات عن التحرك في اتجاه السلام، وأنه في حالة اتخاذ قرار بضرورة وجود وفد فلسطيني يشارك في مؤتمر السلام في جنيف، فسيكون ذلك الأسوأ بالنسبة لإسرائيل[56].

والواقع أنه في 28 نوفمبر 1973 وصلت معلومات إلى الإدارة الأمريكية، مفادها أن القمة العربية في الجزائر اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، ولكن لم يكن هناك بيان نهائي حتى لا يتعرض مؤتمر السلام للخطر[57].

وفي الفترة التي أعقبت قمة الجزائر، أكد الجانب الأردني للجانب الأمريكي، أن القمة العربية اتخذت قرارات سرية وخطيرة لصالح منظمة التحرير، حيث طلب العرب من الأردن القيام بالتفاوض مع إسرائيل من أجل عودة الضفة الغربية والقدس للسيادة العربية، وأن يتولى الأردن مسؤولية تقديم تنازلات لإسرائيل لجعلها تقبل الانسحاب، وتكون الخطوة التالية من جانب الأردن هي تسليم الضفة الغربية لمنظمة التحرير. وقد عبر الجانب الأردني عن رفضه لهذه الأفكار والقرارات[58]، وأكد أنه مستعد من حيث المبدأ حضور مؤتمر جنيف للسلام، طالما أن منظمة التحرير لن تحضر، وألا تكون طرفًا في المفاوضات في المرحلة الأولى، وأيضًا ضرورة أن تتقاسم الدول العربية المسؤولية فيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس، وأن الأردن مستعد لمناقشة الأمر مع مصر وسوريا ومنظمة التحرير قبل انعقاد مؤتمر جنيف، ولكنه لن يتخذ المبادرة لبدء مناقشات كهذه[59]. وأكثر من هذا أنه في المرحلة التي تلت قمة الجزائر كان من رأي الأردن أيضًا أنه إذا أصبحت منظمة التحرير الممثل الوحيد للفلسطينيين، فعليها أن تتفاوض بنفسها لعودة الأراضي المحتلة[60].

أما بالنسبة لوجهة النظر الأمريكية ما بعد قمة الجزائر، فكانت تتلخص في أن الأردن سيحضر الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف للسلام، وفي الوقت نفسه ضرورة التفكير في الملك حسين على أنه أكثر من أي قائد عربي آخر يواجه مأزقًا فيما يتعلق بالفلسطينيين، وأنه من المحتمل أن يضطر لإعادة التفكير في مسألة مواقفه في مؤتمر السلام في جنيف[61]. وأنه من السهل على بعض الزعماء

العرب وخاصة البعيدين عن إسرائيل الادعاء بأن الأردن ليس لديه أرض محتلة، وقادة كهؤلاء ليس لديهم مصلحة في القيام بتسوية مع إسرائيل، وأن بعضهم لن يكون سعيدًا إذا ما استولى الفلسطينيون على الأردن. أما الملك حسين من جهة أخرى فمشكلته أكثر تعقيدًا، فبالنسبة لسكان الضفة الشرقية وحكم الهاشميين فلا حلول لمشكلة فلسطين، وأن أي حل لن يكون مرضيًا على المدى الطويل، حيث إن وحدة الضفتين الشرقية والغربية وقطاع غزة، سوف تؤدي إلى دولة تتألف من 2.5 مليون نسمة، منهم اللاجؤون في سوريا ولبنان والدولة الجديدة، وذلك في مقابل 500 ألف هم سكان الضفة الشرقية، وأن بعض الفلسطينيين في الأردن سيؤيدون الحكم الهاشمي، ولكن الأغلبية الساحقة منهم سيكون هدفهم القضاء على الملك حسين وعلى حكم الهاشميين[62]. كما وجدت الإدارة الأمريكية أن الملك حسين بإمكانه الحفاظ على تأييد الجيش الأردني وإخلاصه، والذي غالبيته من الضفة الشرقية، من أجل الاحتفاظ بسيطرته على الضفة الشرقية، ولكن رأت أن هذا الحل على المدى البعيد لن يكتب له الاستمرار[63].

أما عن حل الفيدرالية الفلسطينية الأردنية تحت الحكم الهاشمي فكانت الرؤية الأمريكية ترى أنه سيكون حلًا أكثر ترهلًا، ولا يختلف عن اقتراح إنشاء «المملكة العربية المتحدة»(*)، حيث سيسعى سكان الضفة الشرقية من أجل

---

(*) «المملكة العربية المتحدة» هو مشروع اقترحه الملك حسين ملك الأردن عام 1972، ويتلخص في أن تتكون هذه المملكة من قطرين: فلسطين (الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فيدرالية تحت سلطة الملك. وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس وزراء مركزي. وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه «مجلس الأمة» ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرّي المباشر وبعددٍ متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين. ولكل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قُطري من أبنائه أيضًا، وله سلطة تشريعية خاصة به هي «مجلس الشعب». وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك.

الحفاظ على كيانهم، وأن الفلسطينيين سيكونون الأغلبية في الضفة الشرقية، وبالتالي ستكون مشكلات الملك حسين صعبة[64].

وأما عن فكرة استقلال فلسطين، فقد رأت الإدارة الأمريكية أنه من غير شك ستكون دولة فلسطين دولة غير مستقرة، ويسيطر عليها عناصر متشددة، وستكون شوكة في ظهر كل من إسرائيل والأردن، وهذا الحل إذا تحقق فسكان الضفة الشرقية من المحتمل أن يطردوا 800 ألف لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية، فضلًا عن أن غزة لا يمكن أن تستوعب هذا العدد، وإذا بقوا في الضفة الشرقية فسيشكلون طابورًا خامسًا. وعليه، فستكون السيطرة مستقبلًا على الأردن للفلسطينيين[65]. وأن الحل الوحيد المقبول للأردن هو أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة تقوم باستيعاب أغلب اللاجئين الفلسطينيين، وأن تكون هناك ترتيبات دائمة مع دول عربية أخرى لاستيعاب حصة محددة من اللاجئين الفلسطينيين[66].

أما بالنسبة للدول العربية المجاورة لإسرائيل، فالسادات كان اهتمامه الأساسي هو استعادة سيناء وبعد ذلك يمكن الاتجاه للقضايا الأخرى، ولبنان مهتم فقط بالتخلص من 250 ألف لاجئ فلسطيني مسلم، مع الاحتفاظ بالفلسطينيين المسيحيين من أجل الحفاظ على التوازن الطائفي، أما سوريا فتريد انسحابًا إسرائيليًا من الجولان، وكذلك ترغب في التخلص من اللاجئين الفلسطينيين. وعليه، فهناك ثلاث دول من دول المواجهة مستعدة لتحقيق أهدافها على حساب الأردن، حتى لو كان ذلك على حساب سقوط الهاشميين[67].

وفي التحليل الأخير رأت الإدارة الأمريكية أن الحل للقضية الفلسطينية يكون على أساس استيعاب مليون فلسطيني في الدول العربية، وأن الدول الحليفة للولايات المتحدة يجب أن تقدم فرص الهجرة لهؤلاء، ومهما كانت النتائج التي سيتوصل إليها مؤتمر جنيف، فالملك حسين وضعه مقلق، وأن فكرة إنشاء

كونفيدرالية غير مترابطة (المملكة العربية المتحدة) ستكون أكبر خطر على الهاشميين، وعلى مصالح الولايات المتحدة[68].

وبالتالي فإن التحركات الأمريكية تجاه الفلسطينيين خلال الفترة موضع الدراسة، كان هدفها الأساسي هو العمل من أجل تنفيذ الرؤية الإسرائيلية باستبعاد التمثيل الفلسطيني من أية مفاوضات تديرها الإدارة الأمريكية، والتركيز على التوصل لاتفاقيات مرحلية بين إسرائيل والدول العربية المعنية. وعندما قامت الإدارة الأمريكية بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية فقد كان ذلك بهدف تهدئة الأوضاع مع المنظمة، وضمان عدم قيامها بأية أعمال تؤثر على سير خطط كيسنجر. كذلك عندما سعت منظمة التحرير من أجل فتح خط اتصال مع الولايات المتحدة، كان هدفها الأساسي هو التأكيد للولايات المتحدة على أن هناك تغييرًا في خطط المنظمة، وأن البرامج السابقة التي كانت تهدف إليها لم تعد صالحة، وبالتالي فإن سقف الأهداف قد تغير وكان ذلك تمهيدًا لما يطلق عليه «البرنامج المرحلي». كذلك عند النظر إلى الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية في الفترة موضع الدراسة، نجد أن مضمونها العام هو الرفض التام لقيام دولة فلسطينية أو حتى قيام حكومة فلسطينية في المنفى بأي شكل من الأشكال؛ لأن ذلك يضر بالدور الأردني في القضية الفلسطينية، وكذلك أمن إسرائيل.

*

## الهـوامش

(1) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger , Washington , November2. 1973. Subject: Strategy for Middle East Peace Settlement During Your Trip, F.R.U.S., Arab Israeli Crisis and War, 1973, vol. xxv, Editors: Nina Howland, Craig Daigle, General Editor: Edward C. Keefer ,United States Government Printing Office Washington, 2011.

(2) Backchannel Message From the Deputy Director of Central Intelligence (Walters) to Secretary of State Kissinger, Rabat, November 4, 1973, 0305Z.F.R.U.S., vol. xxv.

(3) كان خالد الحسن الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، أما ماجد شاور فكان المستشار السياسي لتنظيم العاصفة ونائب في المجلس الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) Ibid.

(14) Ibid.

(15) Ibid.

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Backchannel Message From President Nixon to Moroccan King Hassan, Washington, November 23, 1973, F.R.U.S., Vol. XXV.

(19) راجع الوثيقة رقم 320.

(20) Ibid.

(21) Backchannel Message From Secretary of State Kissinger to the Ambassador to Jordan ( Brown), Washington, November 23, 1973, F.R.U.S., vol. xxv.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) Memorandum of Conversation, Washington, November 26, 1973, 2:07-2:35 p.m.,

Participant : Simcha Dinitz, Ambassador of Israel, Minister Mordechaim, Major General Brent Scowcroft, Peter W. Rodman, N.S.C. Staff, F.R.U.S., vol. xxv.

(26) Backchannel Message From President Nixon to Moroccan King Hassan, Washington, November 23, 1973, F.R.U.S., Vol. XXV.

(27) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, November 23, 1973, Subject : The Palestinian Issue at the Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(28) Ibid.

(29) Ibid.

(30) Hakto7. Telegram From Secretary of State Kissinger to President's Deputy Assistant for National Security Affairs ( Scowcroft ), Rabat, November 6, 1973, 1615Z, F.R.U.S., vol. xxv.

(31) Ibid.

(32) Ibid.

(33) Ibid.

(34) Paper by William B. Quant of the National Security Council Staff, Washington, November 8, 1973, Subject: President Friday Briefing, F.R.U.S., vol. xxv.

(35) Ibid.

(36) Ibid.

(37) Ibid.

(38) 9548. Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, November 27, 1973, 1134Z, Subject : Eban Briefing regarding Middle East Peace Conference and Syrian POW Issue, F.R.U.S., vol. xxv.

(39) Paper by William B. Quant of the National Security Council Staff, Washington, November 8, 1973, Subject: President Friday Briefing, F.R.U.S., vol. xxv.

(40) Ibid,.

(41) Hakto 28. Telegram From Secretary of state Kissinger to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs ( Scowcroft ), En route, November 9, 1973, 0850Z, F.R.U.S., vol. xxv.

(42) Ibid.

(43) Ibid.

(44) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, November 23, 1973, Subject : The Palestinian Issue at the Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(45) Hakto 28. Telegram From Secretary of state Kissinger to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs ( Scowcroft ), En route, November 9, 1973, 0850Z, F.R.U.S., vol. xxv.

(46) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger. Washington. November 23, 1973. Subject : The Palestinian Issue at the Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(47) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger. Washington. November 23, 1973. Subject : The Palestinian Issue at the Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(48) Ibid.

(49) Ibid.

(50) Ibid.

(51) Backchannel Message From Secretary of State Kissinger to Head of the Interests Section in Egypt (Eilts). Washington, undated, F.R.U.S., vol. xxv.

(52) Ibid.

(53) Ibid.

(54) Ibid.

(55) Memorandum From Harold H. Saunders and William B. Quant of National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger. Washington. November 23, 1973. Subject : The Palestinian Issue at the Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(56) 9339. Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, November 19, 1973, 0908Z. Subject : Palestinian Representation at Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(57) Ibid..

(58) 6361.Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State. Amman, December 1, 1973, 1700Z. Subject : Jordan's Participation in Middle East Peace Conference, F.R.U.S., vol. xxv.

(59) Ibid.

(60) Ibid.

(61) 6467. Telegram From the Embassy in Jordan to the Department of State, Amman, December 6, 1973, 1315Z. Subject : Hussein's Options, F.R.U.S., vol. xxv.

(62) Ibid.

(63) Ibid.

(64) Ibid.

(65) Ibid.

(66) Ibid.

(67) Ibid.

(68) Ibid.

● ○ ●